

الفساد السياسي دراسة في علم الاجتماع

م. بشير ناظر الجحيشي

المقدمة

لقد زاد الاهتمام بالفساد السياسي بشكل يكاد يكون ملحوظ في اغلب المجتمعات، وأصبحت البلدان تصنف على حسب مستوى الفساد الموجود فيها. ولا يُعد الفساد ظاهرة أخلاقية، ولا ظاهرة استثنائية تتعلق بحالات فردية يمكن التعامل معها بصورة جزئية، وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض، فالبعد السياسي يرتبط بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بظاهرة الفساد على المستوى العالمي كنتيجة لارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد تجسد ذلك الاهتمام الدولي في عقد العديد من المؤتمرات وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وأهمها منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة تهدف إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي أيضاً تصدر تقريراً سنوياً عن مستوى الفساد في دول العالم، وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية إلى وجود الفساد في كل المجتمعات الغنية والفقيرة المتقدمة والنامية، غير أنه بشكل عام يمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنية.

وشكلت ظاهرة الفساد السياسي أحد أبرز الظواهر الاجتماعية التي تطورت بشكل خطير في ظل غياب مؤسسات الدولة الفعلية، وبسبب الأزمات السياسية والفوضى والأمن المفقود، تطورت هذه الظاهرة من مجرد مظهر من مظاهر

البيروقراطية الإدارية، إلى جريمة قانونية، ثم لتتحول بعد ذلك، وبفعل تعقد أسبابها ومظاهرها وآثارها المدمرة، إلى ظاهرة بالغة الخطورة على مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة في مجتمعات العالم أجمع، مع أنها أكثر وضوحاً وتأثيراً في مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية.

أن دراسة ظاهرة الفساد السياسي تكتسب أهمية خاصة بالنظر للتداخل الحاصل بين هذا الفساد و أنواع الفساد الأخرى، نظراً للتأثيرات السلبية لهذه الظاهرة و نتائجها السلبية على الدولة والمجتمع، كما أن الفساد السياسي يفتح الباب لبقية أنواع الفساد، والانتعاش في ظله، على العكس من أن بقية أنواع الفساد سوف يتم القضاء عليها بسهولة، لو أن النظام السياسي يمتاز بدرجة عالية من الشفافية. لهذا يستطيع الباحث أن يقول، أن علاج ظاهرة الفساد السياسي لا يمكن أن تتم إلا من خلال الإصلاح السياسي، والذي يظهر بشكل عملية ديناميكية حيوية مستمرة تستهدف في العادة الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الموجود؛ وربما تهدف على المدى البعيد إلى تغيير النخب السياسية وحتى إلى تغيير القوانين الأساسية، والدساتير من أجل استيعاب روح العصر، وطرح رؤية وطنية للتعامل معه بهدف تحقيق هدف واحد، وهو إصلاح الخلل في النظام السياسي، والقضاء على الفساد.

أولاً: أهمية دراسة الفساد

بشكل عام، تُعد دراسة ظاهرة الفساد ذات أهمية بالغة، فقد تطورت من كونها مظهر من مظاهر البيروقراطية إلى جريمة قانونية، ولهذا تعد دراسة الفساد ضرورية، وذلك للاعتبارات التالية:

١. تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات العربية، والإسلامية، وأخذت تهدد أمن المجتمعات وتقدمها، ولا يُدعى عدم وجود هذه الظاهرة عبر التاريخ، وإنما شهدت السنوات الأخيرة ازدياد ملحوظ في معدلات هذه الظاهرة، ولا سيما داخل المؤسسات الهامة، وهذا واضح من خلال تدني مستوى الشفافية، وحسب إحصائيات منظمة الشفافية الدولية في جميع البلدان العربية

والإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار بأن هذه المجتمعات تعتبر ظاهرة الفساد بشكل عام من المحرمات شرعاً وقانوناً وعرفاً. مقابل مستوى شفافية عالي في جميع البلدان المحيطة بعالمنا العربي، وكذلك في المجتمعات الغربية.

٢. تُعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي يجب أن يتصدى لها المجتمع بكل قطاعاته المختلفة لأنها تعد نتيجة وسبب في آن واحد، فالفساد يعد نتيجة لطبيعة الخلل البنائي الذي أصاب المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع العراقي خاصة في فترة تاريخية معينة، وما أرتبط بهذا الخلل من مظاهر تتمثل في ضعف هيبة القانون الذي يُخضع المسيئون والمنحرفون للمساءلة والمحاسبة، وتحديد ما يجب عملة إزاء حالات الانحراف المادي والأخلاقي، هذا إلى جانب سيطرة الطابع العشائري والعائلي على معظم المؤسسات الحيوية، وضعف الرقابة الموجهة لبعض قطاعات السلطة داخل المجتمع. هذا وتعد ظاهرة الفساد سبباً للعديد من الظواهر والمشكلات الأخرى المدمرة مثل الإرهاب وشيوع قيم النصب والاحتيال في مقابل أهدار القيم الوطنية والأخلاقية.

٣. لقد اختلفت جرائم الفساد في الشكل والمضمون في الآونة الأخيرة عما كانت عليه في الماضي وبصفة خاصة ما يتعلق بنوعية الأفراد القائمين بهذا الجرائم وأساليب التحايل المستخدمة لإحكام هذه الجرائم. إضافة إلى أن الفساد تعددت وتنوعت أشكاله، ولم يعد يتخذ شكلاً واحداً كي يسهل ضبطه والتعرف عليه وعلى من يقومون به، وأصبح اليوم تحت غطاء حكومي متمثل بفساد النخبة الحاكمة.

وبناءً على ما تقدم ولما كانت مجتمعاتنا العربية لا تزال مجتمعات ناهضة تسعى من أجل تحقيق التقدم والتنمية كان لزاماً علينا أن نرصد العقوبات التي من شأنها عرقلة مسيرة تقدمها وتنميتها، ومن أهم هذه العقوبات ظاهرة الفساد السياسي والتي مازالت الدراسات العلمية المنظمة لها قليلة جداً في مجال علم الاجتماع، ومن ثم فقد أضحت هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث.

ثانياً: مدخل لمفهوم الفساد السياسي

في اللغة العربية يتميز مفهوم الفساد بالثراء والتعدد ، فالكلمة مصدر وفعلها فسد، والفساد في لسان العرب هو نقيض الصلاح ، فسد يفسد وفسد فساداً وفسوداً، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح^(١)، وفي المعجم الوسيط الفساد يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط، والمفسدة تعني الضرر^(٢)، وفي المعجم القانوني فسد الشيء بمعنى تلف أصبح سيئاً وأردى مما كان ، وفي قاموس أكسفورد يعرف الفساد بأنه فساد العقل أو فساد الحقيقة أو فساد الأحوال أو أي أمر بصفة عامة وقد يكون الفساد فساداً فيزيقياً أو فساداً أخلاقياً، وهناك عدة استخدامات لغوية لكلمة فساد تطرحها القواميس والأدبيات والتي من أهمها هو الفساد العضوي، الفساد الأخلاقي، الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة والذي يشير على فساد وإفساد الموظف العام، أو حثه بطرق غير سوية وغير قانونية على إهدار واجبات الوظيفة العامة لتحقيق أغراض خاصة^(٣).

ويعتبر مفهوم الفساد Corruption مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهوماً مركباً ينطوي على أكثر من بُعد، ولذلك تعددت اتجاهات تعريف المفهوم وترجع تلك التعددية إلى أن كل تعريف قد ركز على بُعد واحد من أبعاد المفهوم. وتشير إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنه برغم أن كلنا يعرف ما هو الفساد، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه، فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد حيث يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى، فما يعتبر سلوكاً فاسداً في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكاً مقبولاً في إندونيسيا، وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى أخرى ، ف شراء منصب على سبيل المثال كان إجراءً معترفاً به في بريطانيا بالقرن الثامن عشر بل ويعتبر سلوكاً نموذجياً يجب أن يحتذى به، بينما أصبح هذا السلوك اليوم انحرافاً لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره^(٤). والفساد شأنه شأن أي ظاهرة لا ينشأ في فراغ، وليس نتاجاً لحالة نفسية طارئة، بل يمثل ظاهرة اجتماعية متشابكة الخلايا من حيث كونه مظهراً لرموز ثقافية وسلوكيات منحرفة تشيع

في خلايا المجتمع وتنتشر بين مؤسساته ونظمه، فالمحسوبية والرشوة العلنية والمقنعة واستغلال المناصب وتعيين الأقارب ومخالفة القوانين ودعم مشروعات استثمارية لأهداف خاصة، حتى لو كانت على حساب الأهداف القومية، والتدخل في الانتخابات ومساندة حزب سياسي ضد حزب سياسي آخر، وتجريف الأراضي الزراعية والاستيلاء على وسائل الإنتاج دون وجه حق والتعامل مع السموم البيضاء ونشرها بين أفراد المجتمع الأطفال منهم والكبار، والإهمال واللامبالاة، وتبني قيم العمل غير المنتج واستغلال الوظائف والسمرة حتى في الصفقات العسكرية والاقتصادية وغيرها، كل هذه الأمور التي تصبح رموزاً ثقافية متداولة بين أفراد المجتمع تؤدي إلى تخدير الوعي الاجتماعي، وتهديد الكيان الموحد للطبقات الاجتماعية^(٥). والفساد كمفهوم عام يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة، سواء كانت عامة أو خاصة، ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستخدم للدلالة على تصرفات تحدث خارج إطار الشرعية يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو إدارية^(٦).

إذاً يصبح السؤال هنا هو: متى يوصف الفساد بأنه سياسي؟ من خلال مراجعة بعض أدبيات هذا الموضوع يمكن القول أن الفساد يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية؟ كيف؟ وذلك عندما يصبح الفساد لدى النخبة السياسية لدعم جهات وأحزاب وأسماء مادياً وبطرق مخالفة للقانون، ضد جماعات وأحزاب وهيئات ومنظمات وأسماء أخرى، وذلك للحصول على أعلى المكاسب من خلال استغلال سلطتهم، بمعنى أن الفساد يصبح سياسياً عندما يستخدم للتأثير على وضع معين، أو في التأثير عند توزيع المناصب، وغالباً ما يهدف الفساد السياسي إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي معين له آثاره على النظام الاجتماعي.

يمكن أن نعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص ومن أجل زيادة قوتهم وثروتهم، ولا يحتاج الفساد السياسي إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل "تجارة النفوذ" لمنح الفضليات التي تسمح الحياة السياسية والديمقراطية. ويشمل الفساد السياسي مجموعة

من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيون خلال توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها، وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات الإدارية التي يرتكبها الموظفون الرسميون، الذين يمثلون إلى حد ما المصلحة العامة، ولكن هناك فساداً آخر أكثر فداحة يقوم به السياسيون، وهو دفع الرشى للحصول على منافع محظورة. ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما أن فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية يمثل تحدياً قوياً للقيم الديمقراطية، وهي أمور تعمقت في معظم بلدان العالم في العقود الماضية، وفي البلدان النامية يهدد الفساد مناعة الديمقراطية، إذ يعرض المؤسسات الديمقراطية للأخطار ولفقدان الفاعلية.

ويحدث الفساد السياسي موجات من الصدمات في المجتمع، وعلى الرغم من تعالي الصيحات في طلب العدالة فإن من الصعب إثبات تهم الفساد على القادة السياسيين وإدانتهم، فقد يترك بعضهم مركزه الرسمي، أو قد يتوفى قبل أن تظهر جرائمه إلى العلن، وتشمل إجراءات الحد من الفساد السياسي الرقابة الشعبية المؤثرة على السياسيين وعلى الأحزاب السياسية لتنظيف صفوفها من الانتهازيين الذين ينضمون إليها بغرض تحقيق مصالحهم الخاصة، ولذلك يجب توجيه رسالة إلى الأحزاب السياسية كافة في الدول الديمقراطية، لكي تبقى مصداقيتها بواسطة أجهزة الرقابة الدائمة على أعضائها الذين يتولون مناصب حكومية. ويترك الفساد آثاره أيضاً على رجال الأعمال، إذ تلعب التبرعات والرشى للسياسيين دوراً كبيراً في الإفساد السياسي مما يترك نتائج وخيمة على الاقتصاد. ويعد الفساد السياسي أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان، وذلك بمنعه العدالة من أخذ مجراها^(٧). والفساد السياسي يُعرف على أنه ذلك السلوك القائم على الاتصال من الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية أو مرتبطة بالعائلة أو مكاسب خاصة، أو انتهاك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة^(٨).

ويُعتبر الفساد السياسي مرادفًا للقوة التعسفية، بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة، والفساد يعني عدم أداء أو تجاهل الواجب السياسي، بمعنى الواجب المفترض تأديته نحو الدولة، رغم توافر القدرة، بتأثير دافع الحصول على مكسب شخصي. والفساد السياسي يعني استغلال الموظف العام لمنصبه، وانتهاكه لواجبه، مقابل اعتبارات المصلحة الخاصة. والفساد يعني تعسف الموظف، أي الفرد الذي يملك صفة رسمية بأي جهاز من أجهزة الدولة، بالسلطة المرتبطة بالمنصب الذي يشغله، من أجل تحقيق دخل أكبر علي حساب الجماهير. وتشكل المحاباة سمة هامة من سمات الحياة العامة في الدول النامية، وواجبًا اجتماعيًا غير قابل للنقاش^(٩).

وبهذا يمكننا القول أن الفساد السياسي هو فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية المشتغلون بالعمل السياسي، أيًا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل مبالغ من صادرات النفط أو السلع الهامة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حساباتهم داخل البلاد أو خارجها، وقد يلجأ بعض الحكام والسياسيين بمالهم من نفوذ إلى التريح من سلطاتهم بالدخول بأنفسهم أو عن طريق أبنائهم أو أقاربهم في مناقصات أو مزايدات أو مقاولات أو توريدات تجارية دولية والحصول على عمولات ضخمة تودع في حساباتهم أو حسابات أقاربهم في البنوك الدولية خارج الحدود^(١٠). لقد كشفت بعض القضايا الدولية عن قيام بعض أبناء الحكام وكبار السياسيين بالاستيلاء على مقتنيات قصور الحكام السابقين وبعض الآثار ومقتنيات المتاحف وعرضها للبيع خارج البلاد وتحقيق مبالغ طائلة غير مشروعة، ولعل من صور الفساد السياسي ما يقوم به بعض المرشحين لانتخابات الأحزاب والبرلمان وغيرها من رشوة الناخبين للفوز بأصواتهم أو استغلال مواقعهم السياسية في استخدام وسائل النقل الحكومية والموظفين والشركات التابعة لسلطاتهم

في أعمال الدعاية الانتخابية وتقديم المكافآت والحوافز للموظفين والعاملين مقابل القيام بالدعاية والتصويت لصالح المسئول السياسي والتنفيذي في نفس الوقت^(١١).

ونستطيع أن ندرك الكثير من نماذج وإشكال وألوان الفساد السياسي في المجتمعات العربية، أو في المجتمعات الفقيرة والنامية، وفي أنظمة الحكم الشمولية والدكتاتورية، وكذلك في الدول المتقدمة وأن كان بدرجة أقل وضوحاً. إذاً نستطيع أن نعرف الفساد السياسي بأنه ذلك الفساد الذي يقوم به كبار موظفي الدولة من أجل منافع شخصية، وحزبية، وفئوية، وعلى حساب المصلحة العامة للبلد. وكذلك يعد بيع المناصب العامة جوهر الفساد السياسي، والذي ارتبط تاريخياً - الفساد السياسي - بنظم الحكم المطلق، أو نظام الحزب الواحد، أو في الأنظمة التي تحدد فيها الانتخابات مستقبل النخب والأحزاب السياسية. وبهذا يتضمن الفساد السياسي المعاني الآتية:

- تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- القيام بإعمال معينة وسلوك معين والامتناع عن القيام بإعمال أخرى أو سلوك آخر.
- تحقيق منافع شخصية أو فئوية أو حزبية.
- أهدار للمال العام وضعف المسئولية المهنية والأخلاقية.

ثالثاً: اتجاهات التنظير في دراسة الفساد

تختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين، حتى أننا نجد تحليلات قد تصل على حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة، وقد شاعت هذه الظاهرة في المجتمعات العربية بدرجة كبيرة ومتفاوتة ما بين هذا البلد وذاك، وارتفعت في بلدان معينة وانخفضت في أخرى.

لقد كان المقريري^(١٢) أول من حلل الآثار الاقتصادية للفساد وذلك في مطلع القرن الخامس عشر، حيث كانت الدولة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وقد اعتبر المقريري الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال ضلوع

السلطة في ممارسة سياسات احتكارية استناداً إلى ما لديهم من مخزون الضرائب العينية وابتزاز أفراد الدولة للأموال العامة، ويرجع المقريري أسباب الفساد إلى ثلاث عوامل رئيسية:

١. يتمثل العامل الأول بإسناد المناصب العامة بالرشوة لكل جاهل ومفسد وظالم وباغ، وهو في نظرة أصل الفساد.
 ٢. ويرجع العامل الثاني إلى غلاء قيمة إيجارات الأراضي مما ضاعف من تكاليف الزراعة، فأدى إلى تعطيل ثم قلة وشح الإنتاج الزراعي.
 ٣. إما العامل الثالث ويراه في كثرة النقود وتوفرها (نحاسية على حساب الدنانير والدراهم "ذهبية وفضية على التوالي") بأيدي الناس مما أدى إلى تضخم وغلاء فاحش واختلال غير عادل بين الدخول والأثمان لعامة الشعب^(١٣).
- لقد ذهبت النظرية الوظيفية في علم الاجتماع إلى إن الفساد يقوم بدور وظيفي، فهو يمارس دوراً ايجابياً في تسير الأمور، وقد أوضح كولين ليز Colin Iley إلى إن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة دائماً، فهو له دور ايجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية. كما يذهب كارل فريدريك إلى إن للفساد دوراً ايجابياً في ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية إضافية، ولا بد من إن ندرك إن وظيفة الفساد لها السمات الآتية) جعل الجهاز الحكومي غير الصالح للعمل صالحاً للعمل، وتخفيف حدة التوترات لأنه عامل حاسم في حسم الصراع، وكذلك يساعد الفساد رجال السياسة على إن يعدلوا بطريقة رسمية الأبنية الصارمة. كما إن الفساد في إطار الرؤية الوظيفية قد يكون بديلاً للعنف فهو يمكن إن يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية، ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنب ويلات الانقلابات والأزمات، إذ إن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل على حماية النظام الفاسد. ومن جانب آخر هناك رؤية تقليدية تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية وشخصية، والفساد من وجهة النظر هذه هو

ناتج لتصدع أخلاق المجتمع أو تشوه الإيمان الديني أو الحماسي العقيدي الإيديولوجي والسياسي^(١٤). وظهرت تفسيرات للفساد تتجاوز هذه النظرة التقليدية وترتبط الفساد بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ظهرت فيه، فالفساد هو نتاج للعلاقات الإنتاجية الاستغلالية التي تنتج مصالح متناقضة بين الصفوة والجمهور، وقد ظهرت رؤيتان للفساد في هذا الإطار:

الرؤية الأولى: تنسب الفساد إلى الديكتاتورية، فأكثر النظم إفراراً للفساد هو النظام الديكتاتوري الأبوي الذي يتركز في شخصية حاكم مستبد مستتير يحوز السلطة ويجهض المشاركة الشعبية ويحكم على الجماهير بالعزلة والسلبية، والفساد مرهون بالتحول إلى الديمقراطية والتسريع بالتحول الديمقراطي الذي يضمن مشاركة الشعب وحقه في الممارسة والمساءلة وحق الناس في الادعاء إمام الجهات القضائية والرقابية. وتؤكد هذه الرؤية على إن الفساد الإداري هو نتاج للفساد الاقتصادي، ذلك لأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزاً عن الاقتصاد وتتمتع عليه بالأولوية، وهذا القول في أوله يفسر السياسة وفي ثانيه يوضح دورها لأن العلاقات الاقتصادية تنعكس مباشرة على الصعيد الاقتصادي، فلكل أساس اقتصادي داخل كل تكوين اجتماعي اقتصادي منظّماته السياسية الملائمة، وهذا يساعد على فهم تغاير الفساد شكلاً ومضموناً بين تكوين إقطاعي وآخر رأسمالي. وإذا كان ثمة فساد اقتصادي مرتبط بتناقض العلاقات الإنتاجية فلا بد إن تنعكس من خلال مؤسسات سياسية تحمل نفس الفساد وتنظيمات إدارية تحقق وظائف وغايات الفساد الاقتصادي والسياسي. بمعنى إن الفساد نتيجة تخلقها أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ومن ثم فإن دراسته تتطلب دراسة طبيعة المصالح التي يمثلها النظام السياسي وشكل النخبة الحاكمة ومصالحها^(١٥).

إما الرؤية الثانية: تنسب الفساد إلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية، وترى إن الفساد جزء أصيل من الحضارة الغربية المعاصرة ومن اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، فالنظام الغربي

هو نظام للتنافس الحر من أجل المصلحة الفردية، وبهذا فإن طريقة الحياة وأسلوب الحياة المادي النفعي ليس ألا سعيًا للحصول على المال بدون إن يحكم ذلك إي قيم، وأول ما يلفت النظر إن النظام الغربي الذي نسير على خطاه الآن يحقق درجة اعلي من الفساد في دول العالم الثالث حيث الأوضاع المتردية والقروض والمنح والنشاط الاقتصادي الموجه إلى الخارج وإلى مصالح الغرب، فهذه العوامل تجعل السوق الحرة في دول العالم الثالث سوقاً بلا ضوابط. وفي هذا الإطار يمكن تناول العلاقة بين فساد القطاع الخاص وفساد الحكومة، فالحكومة تتحكم في القوانين والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص أو تمنعها عنه الحكومة، والحكومة هي التي تمنح التراخيص وتفرض الضرائب والرسوم الجمركية وتنظم الأسعار وغيرها من التسهيلات، بينما يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الحكومية بل وشراء القوانين أحياناً، وبعبارة أخرى يتحكم القطاع الخاص في أجزاء من النشاط الاقتصادي يمكن إن تكون موضوعاً للفساد من وجهة نظر السلطة، ومن هنا ينشأ حلف فساد بين قيادات الحكومة من جهة وأقطاب القطاع الخاص من جهة أخرى، وما يدفعه القطاع الخاص كعمولة أو كرشوة إلى أهل الحكومة يرحل بشكل أو بآخر إلى مستهلكيه وبالتالي يمكن إن يعتبر الدخل الفسادي المتولد في هذا الاتجاه والمقدم من رجال أعمال القطاع الخاص لأهل الحكومة بمثابة عائد ضريبية أو رشوة من نوع خاص، وطبيعي إن يحاول كل جانب تعظيم نصيبه من هذا العائد، ومن هنا يتولد صراع سلاح رجال السلطة فيه نزع الحقوق والامتيازات ومنحها إلى مزايدين آخرين، وسلاح القطاع الخاص التهديد بمساعدة المنافسين والراكمين نحو السلطة^(١٦). في هكذا حالات تكون مواجه الفساد وتجفيف منابعه من خلال التحول إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وطني هدفه الأساس تنمية المجتمع وذلك من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومحاربة الاحتكار والتضخم والفساد وإبعاد ومحاسبة المفسدين غير سياسات مالية واقتصادية واجتماعية عادلة.

ويمكن للباحث أن يضيف رؤية ثالثة لتفسير الفساد وهي الرؤية الخلدونية، فقد ربط ابن خلدون في مقدمته بين الترف والفساد والاستبداد وأشار إلى العلاقة التفاعلية بينهما، حيث أنه مع دخول الدولة في مرحلة الحضارة، وزيادة الترف والإسراف فيه، تزداد نفقات الحاكم لإسرافه الشديد في إنفاق المال على نفسه وعلى المحيطين به، وهذا يجعله يشعر بالضائقة المالية، فيحاول الخروج منها بزيادة الضرائب التي يفرضها على التجار والزراع وغيرهم من باقي طوائف الشعب، وعندما لا يكفي هذا نفقاته المتزايدة يتدخل في التجارة، وهنا يتحدث ابن خلدون عن تجارة السلطان وكيف أنها مضرّة بالرعايا مفسدة للجباية، ثم يلجأ الحاكم إلى المصادرات والاعتداء على أموال الأفراد ونهبها، وما يتبع ذلك من السخرة والتسلط على أعمال الناس وأموالهم بشتى الوسائل غير المشروعة. وأخيراً يدخل إلى صميم البحث الأخلاقي من انتشار المذلة والنفاق والتحلل والاضطراب والمجاعات واختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتكدس الثروة والترف والفساد في ناحية، والنفاق والمذلة والتحايل من ناحية أخرى^(١٧).

رابعاً: صور ومظاهر الفساد السياسي

مع التسليم بعمومية الفساد وعدم ارتباطه بنظام سياسي معين، فإن الفساد السياسي في المجتمع العربي من الممكن القول أنه له خصوصية معينة، لأنه أضحى قيمة في حد ذاته، وحتى الذين يحاولون جاهدين التمسك بقيمهم الأخلاقية التي تدين الفساد والمفسدين لا يستطيعون الصمود طويلاً أمام الضغوط والأعباء المجتمعية التي تمثل المناخ العام للملائم لانتشار الفساد في المجتمعات العربية، فثمة مساحة من الحرية واسعة يتحرك بها المسؤولون على المستوى العالي في الدولة تساعد على الفساد المتمثل بصورة متعددة ومتنوعة. وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة تشهدها كافة بلدان العالم المتقدم والنامي، إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه البلدان لا تحوي نفس المعدلات من الفساد، وحتى بلدان العالم الثالث تختلف فيما

بينها أيضا في درجة انتشار الفساد ومظاهرة أو أشكاله الرئيسية، وأيضا في الآثار المترتبة عليه. ومن أهم صور الفساد السياسي هو الآتي:

١. الرشوة: وهي من أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في المجتمعات وأكثرها أهمية وأقدمها، فقد عرفها البابليون وأوردوا ذكرها في شريعة حمورابي، وكذلك عرفها الآشوريون، وذكرت أيضاً في القانون الروماني. وتشمل الرشوة موظفي الحكومة ذوي المراكز الصغيرة أي صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالمواطنين، وكذلك تشمل الموظفين ذات الدرجات الخاصة. وفي الشريعة الإسلامية فتعد جريمة الرشوة من جرائم التعازير، حيث ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية ١٨٨). وتنتشر الرشوة في القطاع العام والخاص، وتؤدي إلى الإضرار بهيئة المؤسسة أولاً، والموظف ثانياً والتقليل من احترامه أمام المواطنين، وكذلك شأنها شأن بقية مظاهر الفساد السياسي تؤدي إلى الإضرار بالقيم الاجتماعية، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٢. الوساطة: ويرجع انتشار هذا المظهر من مظاهر الفساد السياسي إلى ما تتمتع به المجتمعات العربية من روابط عائلية قوية، فالموظف العام تقع على ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك حيث تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصدقة مثل هذا السلوك، أي الوساطة، بل وتشجعه، ومن ثم فإن إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعته التي ينتمي إليها كالأُسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما على ذلك يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لمواطن دون آخر، وتمييزه مواطن على آخر في العمل.

٣. المحسوبية: بمعنى التعيين في الوظائف على أساس معيار غير معيار الكفاءة، فلا يكون التخصص أو الكفاءة الفنية أو المهنية هي الاعتبارات الأكثر أهمية في تقييم المتقدمين للوظائف. ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين، مما يؤثر على انخفاض كفاءة مؤسسات الدولة

وأجهزتها الإدارية في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وهذا ما دفع بعض الدول إلى منع المحسوبية ووسائلها المختلفة من خلال مواد قانونية وردت في تشريعاتها الخاصة عند التعيين في الوظائف الحكومية وغيرها.

وكذلك تعتبر المحسوبية من أكثر أشكال الفساد شيوعاً، وهي طلب العون والمساعدة في انجاز شيء يقوم به إنسان ذو نفوذ لدى من بيده قرار العون والمساعدة على تحقيق المطلوب لإنسان لا يستطيع أن يحقق مطلبه بجهوده الذاتية، وتتمثل في قيام العديد من المسؤولين وأصحاب المناصب العليا بمحاباة الأقارب والأصدقاء والمعارف من خلال إما تعيينهم في الوظائف الحكومية، أو تقديم خدمات وامتيازات لهم، ويعتبر هذا النوع من الفساد محل جدل بين الثقافات المختلفة، حيث يمكن أن يعد هذا النشاط فساداً في بعض المجتمعات، بينما ترى مجتمعات أخرى أنه لا يتنافى مع القانون أو الأخلاق والأعراف^(١٨).

٤. الاختلاس: وهو الذي يمارسه موظفي الدولة وخصوصاً أصحاب الدرجات الخاصة الذي تتوفر لديهم معلومات وميزانيات كافية وبسلطات مطلقة، ويمارس الاختلاس من خلال إفشاء المعلومات الخاصة بالمناقصات أو المزايدات، أو إتلاف مواد وأثاث غير قابلة للتلف، ولكن الغاية منها بيعها أو استخدامها الخاص من قبل هذا الموظف أو ذاك.

٥. التزوير: يعتبر التزوير أحد صور الفساد السياسي التي ظهرت بدرجة كبيرة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، ويشمل تزوير الوثائق والمستندات والشهادات الدراسية.

والتزوير بالمعنى العام هو تغيير الحقائق والتلاعب بها بإعطاء أمر لمن لا يستحقه. وهذه تساوي في الجرم والعقاب جريمة الرشوة. كما أنها محرمة شرعاً وعقلاً ونظاماً^(١٩)، فقد أمر المولى سبحانه وتعالى عباده المؤمنين بأن يجتنبوا قول الزور، فقال الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (سورة الحج، الآية ٣٠)

٦. استغلال النفوذ: يعتبر استغلال النفوذ من أكثر صور الفساد السياسي انتشاراً في المجتمعات العربية وغير العربية على حد سواء، فوجود السلطة المطلقة وغياب الرقابة يجعل من السلطة التنفيذية بخدمة مجموعة محددة من المجتمع.

وإضافة إلى المظاهر يمكن القول بأن هناك مظاهر أخرى للفساد لمسها الباحث في مجتمعة العراقي لا تقل أهمية، بل تزيد عن تلك المظاهر مثل تبديد المال العام وعقد الصفقات المشبوهة، بما يترتب عليها من استيراد سلع فاسدة ومنتهية الصلاحية، أو استيراد سلع وبضائع من منشئ غير المتفق عليه وبأسعار تفوق الأسعار الحقيقية لقيمة العقد، إضافة إلى تهريب الأموال للدول المجاورة، وغيرها كثير من مظاهر الفساد التي انتشرت وبكثرة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ وكلها جرائم يرتكبها كبار الموظفين وليس صغارهم، فضلاً عن بعض كبار المسؤولين والساسة ممن يستغلون وظائفهم ونفوذهم في تحقيق مكاسب خاصة.

ومظاهر الفساد لا تقف عند حد الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة، بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات الفاسدة أو ما يسمى بلعبة المصالح أو شبكة المصالح المشبوهة للنخبة الحاكمة والفئات أو الشرائح الطفيلية التي تمارس الفساد وتلجأ إلى استمالة أصحاب النفوذ السياسي من خلال اللجوء إلى أعمال فاسدة، كالرشوة والعمولات والمزايا المختلفة سواء كانت مادية أو عينية أو من اللجوء إلى أساليب الفساد بهدف الحصول على تأثير سياسي مباشر يتمثل في عضوية البرلمان أو تأثير سياسي غير مباشر كالحيلولة دون إصدار تشريعات معينة أو تأخيرها أطول فترة ممكنة. والسلوك المنحرف للنخبة الحاكمة يعطي القدوة الانحرافية للصغار، أي عندما تمارس النخبة الحاكمة الفساد من خلال استغلال نفوذها فإن فرص فساد العامة من الشرائح الدنيا والمتوسطة تزايد، كما إن الفساد يستشري في المجتمع عندما لا يثق الشعب بالنخبة الحاكمة التي لا تعمل على تحقيق المصلحة العامة وتعمل على سلب ونهب ثروات الشعب^(٢٠)، وهنا ينبغي على الباحثين والدارسين في موضوع الفساد إن يضعوا في الاعتبار إن هناك (فساد الكبار)، و(فساد الصغار)، و (عمولات للكبار)،

و (عمولات للصغار)، وإن الفساد على مستوى الطبقات الدنيا والوسطى في المجتمع هو رد فعل لفساد الصفوة الحاكمة، بمعنى أنه كلما زاد الفساد في البناء الفوقي، زاد كذلك في المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمع.

خامساً: عوامل نشوء الفساد السياسي

يعتبر النظام السياسي هو المسئول الأول عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي، وذلك بسبب غياب الحكم الصالح والراشد، وضعف الأداء الحكومي وتواطئه مع بعض الأطراف، وغض الطرف عن المتسببين بانتشار الفساد، وكل ذلك ينعكس بالسلب على المجتمع، لأن الفساد سوف يسود في المجتمع ويصبح له ما يبرره، بسبب تراخي النظام السياسي في معالجة هذه الظاهرة. وهنا يرى الباحث أن أهم عوامل نشوء ظاهرة الفساد السياسي هو ما يتمثل في الآليات التالية:

١. الاستبداد السياسي

في ظل النظم السياسية التي تعتمد على تسلط الحاكم المستبد ينتشر الفساد بشكل كبير، سواء في قمة الهرم (الفساد الذي ينتشر بين النخبة الحاكمة)، أو في القاعدة (الفساد الذي ينتشر بين الموظفين)، ويكون هذا النظام هو الحامي والمتستر على مرتكبي جرائم الفساد، أما لكون مرتكبيها ينتمون إلى نفس الحزب الحاكم، أو بسبب صلاتهم القربانية من السلطات التنفيذية. وغالباً ما تعتمد النظم السياسية المتسلطة على كواد وفئات من الموظفين الموالين لهذا النظام، ويكون هذا الدعم ذات منافع متبادلة بين النظام وهذه الكوادر، فالنظام يستطيع أن يضرب بهؤلاء أصوات المعارضة من خلال الدعم والولاء الذي تقدمه هذه الكوادر، واستمر سيطرة الحزب الواحد، وهذه الكوادر تستطيع كسب الكثير من المنافع الشخصية من خلال مخالفات قانونية ودستورية، يغض الطرف منها هذا النظام. وبالتالي يكون هناك مزيد من الفساد ومزيد من القهر والتسلط.

كما يمكن أن نلاحظ أن العلاقة بين الاستبداد والفساد علاقة دائرية، فالاستبداد يؤدي إلى الفساد والفساد يدفع إلى الاستبداد، فمن أيهما بدأنا يمكن أن

نصل للآخر، فإذا ابتدئ بالفساد دعي الاستبداد ليحميه، وإذا بدأ بالاستبداد استدعي الفساد ليبنيه. وبعد الفساد من الأدوات المهمة في تدعيم الخلل والاستبداد في علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث يعمل علي ترسيخ الاستبداد واتساع رقعته، وقد يمثل بديلاً عن العنف في مرحلة متقدمة، حيث يقوم الحاكم بإحاطة نفسه بشبكة من الفساد تربط الأفراد الذين تجمعهم مصلحة واحدة، وهي الإبقاء علي الحاكم في منصبه أطول فترة ممكنة، لأنهم يستفيدون من وجوده في تضخيم ثرواتهم المختلفة بالعديد من السبل غير المشروعة التي يغمض الحاكم عينيه عنها بل، ويمنحهم الحصانة التي تجعلهم فوق القانون ما داموا يدافعون عنه، ويمنحوه ولاءهم وتأييدهم، وكذلك يلعب ضعف المعارضة وهشاشتها دور مهم في زيادة الخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهذا الضعف يعود إما لعدم قدرة المعارضة علي تشكيل بديل سياسي حقيقي، وعجزها عن تولي دفة الحكم ومن ثم فهي تُرسخ الاستبداد وتدعمه وقد يرجع ضعف المعارضة من ناحية أخرى إلى ضغط الحاكم على المعارضة وشل حركتها وحبس رموزها والتهديد بالحبس وصولاً إلي التصفية الجسدية. والأخطر من هذا أن تكون المعارضة متورطة مع النظم القائمة حيث يتم احتوائها من جانب الحاكم بحصولها علي العديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية الأمر الذي يجعلها تفضل الإبقاء علي الوضع القائم لأنها مستفيدة منه ومن ثم تصبح المعارضة واجهة شكلية مفرغة من محتواها مجرد ديكور، وهو ما يصب في النهاية في ترسيخ الاستبداد وتعميق جذوره.

ومن جهة أخرى تلعب البيئة السياسية دوراً مهماً في تقديم فرص أو طرح قيود لانتشار الفساد، وهذا يتوقف علي طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة وهل هو نظام ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة تقف فيها المعارضة في وجه الحكومة في وضع متساو، أم نجد نظام سلطوي استبدادي يتلاعب بالانتخابات ولا يسمح بتداول السلطة وهذا يكرس الفساد وينتج أمامه الفرص للنمو والازدهار. وتتصف الدول الأكثر فساداً بنظامها السياسي

السلطوي أو التعدد الحزبي الليبرالي القصير أو الانتقالي والتعدد العرقي المقترن بحروب وتوترات أهلية أو المتجانس نسبياً، وانعدام الاستقرار السياسي^(٢١).

٢. الأزمات السياسية

تعد الأزمات السياسية أحد أهم آليات انتشار الفساد السياسي بسبب ما تحدثه من هلع وصدمة وضيق في الوقت أمام متخذي القرار، وضرورة اتخاذ القرارات بالسرعة الممكنة في ظل هكذا ظروف، وهذا دائماً ما يتسبب في أهدار المال العام، وتعيين أشخاص في أماكن لا يستحقونها سواء بتأثير هذه الظروف الضاغطة، أو لضرب بقية الأحزاب أو رجال المعارضة، واستغلال ظروف الأزمات السياسية للتصفيات السياسية وللمنافع الشخصية، مع الأخذ في الاعتبار أن في ظل ظروف الأزمات السياسية يتم تخصيص ميزانية معينة يتم اقتطاعها من الميزانية المخصصة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية، لأن بطبيعة الحال لا توجد ميزانية مخصصة للأزمات أو لحالات الطوارئ في أغلب البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث، وأحياناً حتى المتقدم، فقليله هي البلدان التي تخصص ميزانية خاصة لظروف الطوارئ أو الأزمات ومنها الأزمات السياسية، مما يتسبب بانتشار الفساد والتلاعب بصرف هذه الميزانية، وتتسبب بوقوع جرائم الاختلاس والرشوة والنصب والاحتيال. ويلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات النامية كثيراً ما يحفز على استغلال السياسيين لمواقعهم، فيؤثرون من يحيطون بهم وينتفعون من النفوذ الذي يتمتعون به والجاه الذي تحاط به وظائفهم، ويجنون الكثير من الأموال التي تقطع من أرزاق شعوبهم، فيمدون أيديهم إلى المال العام ويستولون بنفوذهم على أراضي الدولة وممتلكاتها. ومن جهة أخرى تسهم جماعات الضغط والتأثير في انتشار بعض الممارسات الفاسدة في سعيها لتحقيق مصالحها، والضغط من أجل تحقيقها، والتي يطلق عليها مفهوم اللوبي وهم جماعات من الأفراد المنتمين للاتحادات والمنظمات، والذين يبذلون جهوداً تهدف إلى التأثير على أعضاء السلطة التشريعية لجعلهم

يصوتون لصالح بعض المشروعات القانونية أو بعض السياسات أو يعارضونها، تبعاً لمصالحهم، ومصالح الفئات التي يمثلونها دون اعتبار للمصلحة العامة.

٣. المحاصصة الطائفية

تنتشر المحاصصة الطائفية في كثير من بلدان العالم الثالث، وفي البلدان المتعددة الطوائف والإثنيات والقوميات بأسم الديمقراطية التوافقية التي تقوم على أساس هذه المحاصصة، خصوصاً عندما تتعدد الأحزاب وتكثر، فما بها من فساد يكاد يضاوي الفساد الموجود تحت حكم الحزب الواحد. وفي ظل هذه المحاصصة يكون الولاء للطائفة أو للحزب مقدم على الولاء للوطن، وبهذا سوف تضحي الديمقراطية التوافقية بمبدأ المواطنة لحساب مبدأ المكون العرقي والطائفي، ولا يتجاوز دور الحكومة وفق مبدأ التوافق دور الوسيط، ونتيجة لهذا تتعدد مراكز اتخاذ القرار السياسي وتكثر جرائم الفساد السياسي المتمثلة بالاختلاس والتزوير والمحسوبية وغيرها، ولا يصلح مثل هكذا نوع من الديمقراطية للظروف التي تتطلب مزيداً من السلطة والقرارات الرشيدة القادرة على مواجهة المشكلات بسرعة وحسم، ذلك لأن القرارات السياسية تحتاج إلى إجماع ممثلي الطوائف السياسية في السلطة التنفيذية على مواقف ووجهات نظر موحدة، وهذا ما يصعب تأمينه بصورة مستمرة، فحق الاعتراض والحاجة إلى توافق الآراء قد يؤدي إلى الوصول إلى طريق مسدود، ومما يضاعف من تعقيد الأمور عدم وجود شخصيات تتميز بالاعتدال السياسي، أو أن الأصوات المعتدلة تكون غير مسموعة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق قدر من التعاون بينها يترجم من خلال الخطوات التنفيذية للسلطة كثرة لهذا التعاون.

وتظهر علاقة المحاصصة الطائفية بالفساد السياسي من خلال توزيع المراكز والأدوار القيادية في المجتمع على فئات محددة ليس على أساس الكفاءة والجدارة الإدارية والمهنية، بل على أساس الانتماء الطائفي والعرقي، ومثل هذا الأمر يؤدي إلى احتكار سلطة اتخاذ القرار وموارد الدولة بيد فئات محددة بعيداً عن مبدأ العدالة الاجتماعية بوصفها مجالاً من مجالات وظيفة الدولة الحديثة، وبالتالي تصبح

الطائفية سوقاً سوداء للتداول والتنافس على السلطة، واحتكار المنافع المادية للمصالح الشخصية بعيداً عن المصالح العامة للوطن، وتجعل من مؤسسات الدولة ساحة للصراع السياسي بين الأحزاب الطائفية من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية لكل طائفة على حدة. وهنا يرى الباحث أن الديمقراطية التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية هي من أسوأ أنواع الديمقراطيات، وخصوصاً في البلدان التي كانت تعيش هامش من الحرية لسنوات عديدة، وتعرضت إلى عمليات تغير سريعة، فإنها ستكون ساحة مفتوحة للفساد السياسي يتبارى فيها قادة الكتل السياسية.

٤. التمويل السياسي

في كثير من الأحيان وفي أوقات الانتخابات والمؤتمرات الحزبية، وفي ظل التنافس القائم بين السياسيين، وخصوصاً رجال السلطة، وتحت ظروف معينة كأن تكون نقص في تمويل بعض الأحزاب، أو تأخر التمويل عليها، فإن الفساد هنا يصبح أحد أهم مظاهر التمويل، وبما أن التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان من حيث المبدأ، ولكن عندما يختلط الأمران معاً فإن الفساد يبرز حتماً. وإجمالاً فإن الفساد في التمويل السياسي يتمثل بإساءة استعمال الأموال في النشاط السياسي، وذلك بواسطة الأحزاب أو بعض المسؤولين فيها أو المنتسبين إليها، أو المرشحين للبرلمان أو المجالس المحلية، وذلك لمصلحة أي من هؤلاء، وبذلك يصبح التمويل أحد أهم عوامل نشوء الفساد السياسي. وهناك الكثير من المظاهر والنشاطات التي تدل على إساءة استخدام المال العام في المجال السياسي ومنها على سبيل المثال: الإنفاق غير المشروع والمتمثل بشراء الأصوات، وتقديم الهدايا والمعونات التي لا تظهر إلا في وقت الانتخابات وتختفي مظاهر هذا الإنفاق وبشكل ملحوظ بعد الفوز بالانتخابات، وهذه الظاهرة تكاد تكون متواجدة في أغلب البلدان العربية ذات الديمقراطيات التوافقية أو الناشئة، أو في بلدان العالم الثالث بشكل عام. كما يمكن الإشارة هنا إلى مصادر التمويل غير المعروفة والتي تظهر إثناء الحملات الانتخابية لدعم حزب معين أو فئة معينة وغالباً ما يكون مصدر هذا التمويل خارجي، أو من تجار أو أصحاب رؤوس

أموال مقيمين خارج البلاد. والاهم من هذا كله هو استخدام سلطة المسئول لتمويل حملته الانتخابية من المال العام.

سادساً: التداعيات المترتبة على الفساد

تتفق الكتابات المهمة بدراسة الفساد على أن التداعيات أو الآثار المترتبة على الفساد ونتائج تفوق بكثير ذلك الاهتمام الذي نالته تلك الظاهرة من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة أو علماء الاجتماع، وإذا كان من تناول ظاهرة الفساد قد اختلفوا في تعريفها وفي المداخل النظرية التي درسوها من خلالها، فإنهم قد اختلفوا أيضاً في تحديد الآثار المترتبة عليها من حيث كونها آثار سلبية أو إيجابية. فقد رأت بعض المدارس الفكرية أن الفساد يمكن أن يحقق أهداف مفيدة للمجتمع ، بينما رأى آخرون أنه آفة اجتماعية تمثل دائماً خرقاً للثقة العامة في النظام، ومن ثم لا ينبغي التسامح معه أبداً. وترى فئة ثالثة أن الفساد ينبغي النظر إليه وتحليله في سياقه الاجتماعي والذي بناءً عليه تتحدد آثاره إن كانت ايجابية أو سلبية.

أ. الآثار السلبية للفساد: تنعكس الآثار السلبية للفساد على كل قطاعات المجتمع، وتتمثل بشكل آثار خطيرة في الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مما تكلف المجتمع الكثير من الخسائر ومنها ما يأتي:

• الكلفة الاجتماعية

يترتب على انتشار ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات نتائج اجتماعية خطيرة تظهر بشكل ممارسات في الحياة اليومية لأبناء المجتمع، كما يؤدي الفساد السياسي إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية وخاصة الطبقية، وانتشار القيم المادية الفاسدة، والمصلحية، غير القيم الإنسانية الأصيلة المتوارثة عن تراثنا العربي، والمتناقلة عبر التنشئة الاجتماعية السليمة. كما أن الفساد يؤدي إلى انتشار بيئة اجتماعية غير صحية تحث على قيم مادية وغير مشروع، وبعيدة عن الكفاءة والنزاهة والمساواة. وأيضاً يؤدي الفساد إلى إعادة تشكيل التراتب الطبقي في المجتمع، وتصعد طبقات طفيلية مصلحية سلم الهرم الاجتماعي. بفضل صفقات وعمليات

مشبوهة وغير قانونية، وفي ظل ظروف استثنائية، وتبني لها وجاهه، بعدما كانت في ظروف طبيعية لا تشكل شيء يذكر في المجتمع.

وفي ظل هذه الآثار السلبية للفساد السياسي على المجتمع تتعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتصبح هناك طبقتين هما طبقة عليا وطبقة دنيا، ولا يكون أي وجود لطبقة وسطى في المجتمع، والتي تعتبر هي عصب الحياة في ظل الظروف الطبيعية وعدم وجود الفساد، مما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، وزيادة حدة الصراعات الاجتماعية، وتفكك النسيج الاجتماعي. فضلاً عن هذا يؤدي الفساد وعلى مستوى أبناء المجتمع إلى انتشار حالة الخوف والتذمر وشيوع القلق في نفوس أبناء المجتمع. ومما يزيد من خطورة الكلفة الاجتماعية للفساد عندما ينكر المسؤولين في الدولة وجود الفساد، أو التقليل من حجمه بهدف التأثير على الرأي العام، مما ينعكس بالسلب على أبناء المجتمع حيث سيفقدون الثقة بقادتهم السياسيين وينعدم لديهم الشعور بالأمل في وجود أي إصلاح.

• الكلفة السياسية

إذا كانت الأنظمة السياسية الفاسدة تخلق الظروف الملائمة لظهور حالات الفساد وتجذره في المجتمع، فإن تنامي ظاهرة الفساد الإداري وامتداده في مختلف مفاصل المؤسسات الإدارية للدولة سيترك بلا شك نتائج مؤثرة على الاستقرار السياسي للدولة، وعلى نجاح الدولة في تطبيق سياساتها الاقتصادية وفرض الأمن والنظام على أنحاء المجتمع كافة. وإذا علمنا أن المجتمعات لا يمكن أن تتطور وتتقدم بدون توفر بيئات سياسية صحية شفافة ونزيهة، فإن كلفة كبيرة يتحملها المجتمع في هذا الجانب السياسي جراء الممارسات الإدارية الفاسدة وغير المشروعة وغير القانونية^(٢٢)، وتتمثل أبرز النتائج السياسية للفساد في التسبب بإضعاف الدولة وهيبته، وخصوصاً عندما تنهوى أنظمة الرقابة والمتابعة على أداء المؤسسات الإدارية الحكومية، وينتشر جو الفساد في مختلف مفاصل الحكومة، حيث يمكن الحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة من خلال مدى الغموض أو الشفافية في

معاملات الدولة الاقتصادية، وثانياً من مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات، وثالثاً من قصور أجهزة الرقابة القانونية أو فاعليتها^(٢٣).

ويؤثر الفساد أيضاً على الاستقرار السياسي للمجتمعات، فالمجتمع الذي ينتشر بدخلة الفساد لا يكون مجتمعاً متجانساً يتسم بالولاء الواحد والانتماء المشترك، وإنما يكون مجتمعاً منقسماً إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة بما يعني وجود أزمة تكامل سياسي وما يتبعها من صراعات اجتماعية حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره، ولكل جماعة معاييرها الخاصة، ويترتب على كل ذلك تهديد الاستقرار السياسي وظهور مؤشرات العنف السياسي^(٢٤). وتتفق كتابات عديدة على أن الفساد قد يتسبب في تقويض شرعية النظام الحاكم أو اهتزازه، حيث يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في حكامهم وفي ممثليهم من النواب الذين انتخبوهم لكي ينوبوا عنهم^(٢٥). فضلاً عن هذا فإن انتشار الفساد الإداري لا يؤدي إلى إضعاف موقف الدولة في الداخل فقط، بل يضعف موقفها الخارجي أيضاً، ويؤدي إلى الإساءة إلى سمعتها وانخفاض مكانتها بين دول العالم، وعدم تعاون مؤسسات المجتمع الدولي مثل البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى في حال حاجتها إلى مساعدات مادية أو فنية أو علمية. وإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الإدارية والحكومية تقع تحت طائلة التخريب، نتيجة لوجود نسبة كبيرة من الموظفين والمسؤولين الفاسدين الذي يعملون على استغلال الصلاحيات الإدارية المتاحة لهم، لتحقيق المنافع الشخصية غير المشروعة. فإذا علمنا أن الدول النامية والدول المتقدمة يرتبط تطورها وتقدمها بوجود منظمات ومؤسسات متطورة فاعلة وكفوءة تقع ضمن إطارها ممارسات إدارية عادلة وشفافة لغرض الارتقاء بالعمل المؤسسي والإداري، وبالتالي ينعكس ذلك على تطور المجتمع. لذلك فإن كلفة كبيرة وآثاراً سلبية تتحملها مؤسسات الدولة المختلفة جراء انتشار ظاهرة الفساد الإداري في مفاصلها^(٢٦). ونتيجة لهذا تسيطر نخبة سياسية فاسدة على كافة مؤسسات الدولة

وتديرها لصالح منافعها الشخصية، وبالتالي مزيد من تراكم المال والسلطة بيد فئة طفيلية صغيرة، مع مزيد من الفقر والتخلف والبطالة.

• الكلفة الاقتصادية

تعتبر الكلفة الاقتصادية للفساد هي الأكثر وضوحاً، والأسرع تأثيراً على المجتمع، فهو إلى جانب كونه - أي الفساد - سوف يكلف المجتمع أمولاً كثيرة، سوف يتم صرف أموال أخرى من أجل السيطرة عليه والحد منه أو لمعالجته، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة وتعيين أفراد، يكون المجتمع في حالته الطبيعية في غنى عنها، أو سوف تكون أقل تمثيلاً وتأثيراً على ميزانية الدولة.

ويترك الفساد السياسي آثاراً سلبية وخطيرة على عملية التنمية، وعلى شرعية النظام الحاكم، وكمحصلة لتأثير الفساد على كل من شرعية النظام الحاكم وعلى الاستقرار السياسي للمجتمع، يأتي تأثيره السلبي على عملية التنمية، فحينما تهتز شرعية النظام ويهتز الاستقرار السياسي للمجتمع ويتهدد التكامل السياسي داخل المجتمع وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الاجتماعية، من شأن كل ذلك أن يعمل كمعوقات لعملية التنمية، ويعمل الفساد أيضاً كمعوق لعملية التنمية حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويؤثر على الدخل القومي، حينما تحاول بعض الأنظمة الحاكمة الفاسدة تشويه السياسات الاقتصادية من أجل تمرير حصص كبيرة من موارد بلدانهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم على حساب بقية أفراد المجتمع، أي تصبح السياسة الاقتصادية هنا بمثابة الأداة التي يعيد عن طريقها الحكام الفاسدين توزيع الدخل القومي لصالحهم، في هذه الحالات يؤثر الفساد على الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومن أمثلة تلك الحالات حالة زائير تحت حكم "موبوتو" والفلبين تحت حكم "ماركوس" حتى عام ١٩٨٥، ونيكاراجوا تحت حكم "سوموزا" في الستينات والسبعينات^(٢٧) من القرن الماضي. وكذلك ما أورده منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٤، من جرائم فساد متورط بها

رؤساء بعض الدول، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة يعيشها أفراد مجتمعاتهم، وكما مبين بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح أسماء رؤساء عشرة دول نهبوا المال العام

اسم الرئيس	الدولة	الفترة الزمنية	جريمة الفساد السياسي	متوسط دخل الفرد بالدولار
محمد سوهاورثو	جمهورية إندونيسيا	١٩٦٧ - ١٩٩٨	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١٥ و ٣٥ مليار دولار	٦٩٥
فرديناند ماركوس	رئيس الفلبين	١٩٧٢ - ١٩٨٦	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٥ و ١٠ مليارات دولار	٩١٢
موبوتو سيسي سيكو	رئيس زائير	١٩٦٥ - ١٩٩٧	استولى على مبلغ ٥ مليارات دولار	٩٩
ساتي أباجا	رئيس نيجيريا	١٩٩٣ - ١٩٩٨	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٢ و ٥ مليارات دولار	٣١٩
سـ لوبودان ميلوسوفيتش	رئيس صربيا	١٩٨٩ - ٢٠٠٠	استولى على مبلغ مليار دولار	غير متوفر
جان كلود دوفالبيه	رئيس هايتي	١٩٧١ - ١٩٨٦	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار	٤٦٠
ألبرتو فيجوموري	رئيس البيرو	١٩٩٠ - ٢٠٠٠	استولى على مبلغ ٦٠٠ مليون دولار	٢٠٥١
بافلو لازارينكو	رئيس وزراء أوكرانيا	١٩٩٦ - ١٩٩٧	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١١٤ و ٢٠٠ مليون دولار	٧٦٦
أرنالدو ألان	رئيس نيكاراغو	١٩٩٧ - ٢٠٠٠	استولى على مبلغ ١٠٠ مليون دولار	٤٩٠
جوزيف استرادا	رئيس الفلبين	١٩٩٨ - ٢٠٠١	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٧٢ و ٨٠ مليون دولار	٩١٢

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، بيانات عام ٢٠٠٤،

http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2004

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع جرائم الفساد، والتي قام بها رؤساء هذه الدول قد تمت في فترات زمنية متقاربة ومتشابهة في أحيان كثيرة، كما أنها جميعاً تعد من المجتمعات النامية والتي لا تتمتع بنظام ديمقراطي، ولا وجود لأجهزة لمكافحة

الفساد، وأن وجدت فهي تحت سيطرة وإدارة النخبة الفاسدة، وكما يحدث اليوم في الكثير من البلدان العربية.

كما أن المستثمرين، أو السياسيين أصحاب الشركات فإنهم سوف يسخرون سلطتهم لخدمة شركاتهم، وبالتالي يكونون دائمي البحث عن الأعمال التي تدر ربحاً سريعاً وعالياً دون النظر إلى ما يسببه ذلك من ضرر لمعدل النمو الاقتصادي في بلدانهم. وهنا يمكن إضافة العناصر السلبية الآتية إلى الكلفة الاقتصادية للفساد:

١. يسبب الفساد انخفاض الإيرادات العامة ويزيد من النفقات، ويمكن ملاحظة ذلك في حالة التهريب من دفع الضرائب، ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع، وفي أحيان كثيرة يتم رسو تنفيذ بعض المشاريع إلى عدة أشخاص بعد هروب الشخص الأول المكلف بتنفيذ هذا المشروع، مع العلم أنه استلم أموالاً تفوق نسبة انجازه لهذا المشروع.

٢. يقلل الفساد من النوعية والجودة والكفاءة، ويلاحظ ذلك من خلال رسو المناقصات على بعض الأشخاص المقربين من النظام السياسي، والذين لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، وكذلك يظهر الأمر في السلع التي يقدمونها، إذ تكون رخيصة بسبب عدم التقيد بالمواصفات الأزمة، وكذلك في نوعية ورياءة المشاريع التي ينفذونها.

٣. يؤدي الفساد إلى زيادة النفقات العامة، فكثير من الموظفين يتجهون إلى المشاريع العملاقة، وإلى شراء مواد وأجهزة عالية الكلفة، مما يؤدي إلى تحمل خزينة الدولة أعباء كبيرة، وحدوث ارتباك في التخصيص لبعض الموارد، أو تقليصها، ولذلك يجب إيجاد أجهزة رقابية عالية الكفاءة وشفافة تراقب عمل موظفي الدولة.

٤. كما أن الفساد يسبب المزيد من الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة.

٥. إذا ما شاعت ثقافة الفساد فسوف تعتبر الرشوة أمراً طبيعياً، لا بل هي حق، أو أنها اقتسام للمغانم. كما أن الموظفين ذوي الأجور المنخفضة قد يعتبرون أن الرشوة هي بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج، وهذه الثقافة خطيرة على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد.

وكذلك تضعف ثقافة الفساد ثقة الناس بعضهم ببعض، وتظهر ضعف الدولة تجاه الخارج، كما تُظهر هشاشة الوضع الداخلي، فضلاً عن النتائج السياسية القاسية المترتبة على كل ذلك^(٢٨).

ب. الآثار الإيجابية للفساد: من المفارقات المؤلمة والمضحكة في نفس الوقت أن هناك من يعتقد أن للفساد نتائج إيجابية، فعلى مستوى المجتمعات العربية لا يمكن التكلم عن وجود آثار إيجابية للفساد، أو من الصعب وجود آثار إيجابية للفساد، أن لم تكن من المستحيل، وذلك لكون معظم مجتمعاتنا العربية مجتمعات إسلامية، وكل مظاهر الفساد تعتبر من المحرمات شرعاً وقانوناً وعرفاً، إضافة إلى أن أغلب رجال الأعمال العرب يستثمرون أموالهم في بلدان غير بلدانهم، عربية كانت أم أجنبية.

أما عن كيفية إسهام الفساد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتم من خلال قيام مرتكبي وقائع الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها، فالفساد هنا يسهم في تحقيق الكفاية ونسبة من التراكم ومن ثم يحقق نسبة نمو، وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين على الحديث عن الآثار الإيجابية للفساد فإنه من الصعب قبول هذا الرأي وخاصة في مجتمعاتنا التي تنتمي إلى العالم الثالث، ومن ثم فإن الاتجاه الأكثر واقعية هو الذي يؤكد على الآثار السلبية والخطيرة لظاهرة الفساد، وأهمها تقويض شرعية النظام الحاكم وافتقاده للمصداقية وثقة المحكومين، وزيادة حدة الصراعات الطبقية، فضلاً عن إعاقته لعملية التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل.

سابعاً: ظاهرة الفساد ... قراءة للواقع العربي

يحدث الفساد عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص، فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة استثنائية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد، وهكذا فإن الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، والإفراد والشركات الخاصة على استعداد للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف، ويجب على الدولة إن تقرر متى تقنن تلك المدفوعات ومتى تسميها فساداً غير قانوني.

أن الفساد من الممكن إن يؤثر بدرجة كبيرة على كفاءة أنشطة الدولة وإنصافها وشرعيتها، وتبين الحالات المتطرفة وأن تكن غير قياسية، مخاطر التسامح مع قدر متواضع من الفساد. فقد بينت دراسة متعمقة لمنطقة ري في الهند أن ٢٠ إلى ٥٠% من الأموال التي قدمتها الحكومة أهدرت في الفساد والانحراف الوظيفي. وبين عمل مماثل قام به في باكستان خبراء في الري أنه قد جرى شراء مخارج للمياه غير قانونية من الدولة، مما كبد المزارعين أسفل مجرى النهر بتكاليف باهضة. ووثقت دراسة للفساد في تايلند أمثلة عديدة للفساد البيروقراطي في مشاريع البنية الأساسية، والبناء ومجالات أخرى، وتراوح الفساد بين ٢٠ إلى ٤٠% من تكاليف المشاريع. ويدعى بأن العملات المأخوذة على العقود العامة، عندما كانت البرازيل تحت حكم الرئيس فيرناندو كولور دي ميلو، زادت ما بين ١٠ إلى ١٥% إلى ما بين ٣٠ إلى ٥٠%. وفي كوريا يزعم بأن رشوة مفتشي المباني أفضت إلى بناء متاجر شاملة دون المعايير القياسية، انهارت فيما بعد مما أسفر عن مقتل العديد من الناس. وفي اندونيسيا، وصل الفساد في خدمات الجمارك إلى النخاع، بحيث وقع رئيس الدولة عقداً مع شركة سويسرية خاصة لتتولى القيام بواجبات الوكالة الحكومية. وفي غينيا، يقال إن الطلب المستمر للرشاوى سمة لأي صفقة لنشاط الأعمال، ومقابلوا البناء المحصورون في موقع معين عرضة لمقابلة ذلك على وجه الخصوص. ومن إيطاليا

إلى غانا إلى فنزويلا، أطاحت مزاعم التورط في الفساد بحكام من فوق مقاعد الحكم أو أدت إلى إلقاء القبض على حكام سابقين^(٢٩).

وفي برنامجها العالمي ضد الفساد تقرر الأمم المتحدة انه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، وإعاقة التنمية الاقتصادية، كما يسهم في عدم استقرار الحكومات حيث يتضمن الفساد تزويراً للعمليات الانتخابية وأنحرافاً عن القواعد القانونية أو إساءة استخدام القانون، أما التنمية الاقتصادية فإنها تتوقف أيضاً لما يسببه الفساد من إعاقة الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة داخل الدولة والتي غالباً ما تجد صعوبة بالغة في تحمل التكاليف المطلوبة منها في ظل وجود الفساد^(٣٠).

وقد أشار الاستعراض النظري السابق للاتجاهات النظرية حول ظاهرة الفساد إلى حجم وعمق الآثار السلبية التي يتركها الفساد على طبيعة وأداء الدولة والأفراد وعلى شرعية النظم الحاكمة وعلى التطور السياسي، وأيضاً على عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي بشكل عام، مما يؤدي بتلك البلدان التي ينتشر فيها الفساد إلى التخلف والتبعية وتدهور البنى التحتية في وزيادة أعداد الشباب العاطلين. فضلاً عن ذلك تؤكد بعض الكتابات على أنه برغم وجود الفساد داخل الديمقراطيات الغربية المتقدمة وبلدان أوروبا الشرقية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث، إلا أن دراسة الفساد في مجتمعات العالم الثالث تحتل أهمية خاصة نظراً لوجوده بشكل أكثر انتشاراً عن البلدان المتقدمة من ناحية، ونظراً لآثاره الخطيرة على التطور السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى^(٣١). وفي مسح عام ٢٠٠٣ الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية على ١٣٣ دولة أوضح السيد بيتر ايغن^(٣٢)، رئيس المنظمة الملاحظات التالية:

١. إن المؤشر الجديد يدل على وجود مستويات فساد مرتفعة في كثير من الدول الثرية والفقيرة.

٢. إن تسعاً من كل عشر دول نامية حصلت على أقل من خمس نقاط من

النقاط العشر على سلم التقييم

٣. إن سبعة من كل عشر دول تحصل أقل من خمس نقاط على سلم التقييم في

مؤشر العام ٢٠٠٣، مما يعكس مستويات الفساد المقدّر بين السياسيين

والموظفين الرسميين في ١٣٣ دولة.

٤. كما إن تسعاً من كل عشر من الدول النامية تحصل أقل من خمس نقاط،

فيما خمس من كل عشر من الدول المقترحة تحصل أقل من ثلاث نقاط، مما

يشير إلى ارتفاع مستوى الفساد^(٣٣).

على مستوى المجتمعات العربية توجد ظاهرة الفساد في كل البلدان، والغريب

في الأمر إن جميع هذه البلدان دين الدولة الرسمي فيها هو الإسلام، والفساد يعتبر

من المحرمات في الدين الإسلامي، وحسب ما إشارة قوائم منظمة الشفافية الدولية،

وفي مسح عام ٢٠٠٦ الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية جاءت الإمارات العربية

المتحدة كأول دولة عربية بترتيب ٣١ من مجموع ١٦٣ دولة بدرجة شفافية ٦,٢ ، وجاء

العراق آخر دولة عربية بترتيب ١٦٠ من مجموع ١٦٣ بدرجة شفافية ١,٩، وحسب ما

موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٦

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٦٣	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
٣١	١	الإمارات العربية المتحدة	٦,٢
٣٢	٢	قطر	٦,٠
٣٦	٣	البحرين	٥,٧
٣٩	٤	سلطنة عمان	٥,٤
٤٠	٥	الأردن	٥,٣
٤٦	٦	الكويت	٤,٨

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٦٣	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
٥١	٧	تونس	٦،٤
٦٣	٨	لبنان	٣،٦
٧٠	٩	مصر	٣،٣
٧٠	١٠	السعودية	٣،٣
٧٩	١١	المغرب	٣،٢
٨٤	١٢	الجزائر	٣،١
٩٣	١٣	سوريا	٢،٩
١٠٥	١٤	ليبيا	٢،٧
١١١	١٥	اليمن	٢،٦
١٥٦	١٦	السودان	٢،٠
١٦٠	١٧	العراق	١،٩

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٦

ويلاحظ على القائمة السابقة انخفاض مستوى الشفافية والذي يعد مؤشراً على ارتفاع معدلات الفساد وخصوصاً في بعض دول البترول مثل السعودية وليبيا ، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن يكون كونها دول ذات أنظمة استبدادية لا تتمتع بتداول السلطة وتعاني غياب الديمقراطية التي تعد عاملاً هاماً في مكافحة الفساد ، أما عن العراق والذي احتل الترتيب الأخير عربياً ، وقد يكون ذلك تفسيره بسبب وجود الاحتلال الأمريكي، والذي يعد عاملاً أساسياً في تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي ، فضلاً عن الكثير من العوامل والأسباب والتي جعلت من العراق ثاني دولة في العالم من حيث تفشي ظاهرة الفساد وارتفاعه في جميع القطاعات.

أما في قائمة ٢٠٠٧ فقد تفشت ظاهرة الفساد بشكل كبير في المجتمع العراقي، وهذا واضح من ترتيب العراق بين دول العالم والدول العربية، فقد جاء بالترتيب قبل الأخير عالمياً حيث حصل من مجموع ١٧٩ على الترتيب ١٧٨، وعمل الترتيب

الأخير عربياً، مع الأخذ في الاعتبار أن عام ٢٠٠٧ بالنسبة للمجتمع العراقي شهد الكثير من الحوادث الأمنية والاضطرابات السياسية، مقارنة في بقية الدولة العربية التي تعيش في ظل ظروف مستقرة، وعلى جميع المستويات. واحتلت قطر المركز الأول على المستوى العربي في هذه القائمة بعدما كانت في المركز الثاني في القائمة السابقة، وحافظت اغلب الدول العربية على مراكزها السابقة مع تبادل لبعض المراكز بين بعض الدول، مما يدل على عدم وجود مكافحة حقيقية لظاهرة الفساد في جميع المجتمعات العربية. وذلك حسب البيانات التي تنشرها منظمة الشفافية الدولية. وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٧

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٩	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى ١٠ درجات)
٣٢	١	قطر	٦٠٠
٣٤	٢	الإمارات	٥٠٧
٤٦	٣	البحرين	٥٠٠
٥٣	٤	الأردن	٤٠٧
٥٣	٥	سلطنة عمان	٤٠٧
٦٠	٦	الكويت	٤٠٣
٦١	٧	تونس	٤٠٢
٧٢	٨	المغرب	٣٠٥
٧٩	٩	السعودية	٣٠٤
٩٩	١٠	الجزائر	٣٠٠
٩٩	١١	لبنان	٣٠٠
١٠٥	١٢	مصر	٢٠٩
١٣١	١٣	ليبيا	٢٠٥
١٣١	١٤	اليمن	٢٠٥

الفساد السياسي (دراسة في علم الاجتماع).....م. بشير ناظر الجحيشي

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٩	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
١٣٨	١٥	سوريا	٢،٤
١٧٢	١٦	السودان	١،٨
١٧٨	١٧	العراق	١،٥

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٧

ويلاحظ على الجدول رقم (٢) أنه مازال الفساد متفشياً في جميع الدول العربية وينسب مقارنة، أما في العراق فأنة في تزايد من عام ٢٠٠٣ إلى اليوم، ولم تحدث أي محاولة حقيقية لمكافحة الفساد، على الرغم من وجود الكثير من المؤسسات التي تعالج الفساد.

وفي قائمة ٢٠٠٨ فإن الفساد في المجتمع العراقي مازال في تزايد، حيث إن العراق مازال في المرتبة ١٧٨ وهي المرتبة قبل الأخيرة عالمياً، والأخيرة عربياً، وانخفضت درجة الشفافية من ١،٥ في عام ٢٠٠٧ إلى ١،٣ في عام ٢٠٠٨، وحافظت قطر على المركز الأول على المستوى العربي وقفزت أربع مراكز عالمياً عن القائمة السابقة، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٨

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
٢٨	١	قطر	٦،٥
٣٥	٢	الإمارات العربية المتحدة	٥،٩
٤١	٣	سلطنة عمان	٥،٥
٤٣	٤	البحرين	٥،٤
٤٧	٥	الأردن	٥،١

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى ١٠ درجات)
٦٢	٦	تونس	٤,٤
٦٥	٧	الكويت	٤,٣
٨٠	٨	السعودية	٣,٥
٨٠	٩	المغرب	٣,٥
٩٢	١٠	الجزائر	٣,٢
١٠٢	١١	لبنان	٣,٠
١١٥	١٢	مصر	٢,٨
١٢٦	١٣	ليبيا	٢,٦
١٤١	١٤	اليمن	٢,٣
١٤٧	١٥	سوريا	٢,١
١٧٣	١٦	السودان	١,٦
١٧٨	١٧	العراق	١,٣

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة ٢٠٠٨.

يتضح من نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٨ أنه وبالرغم من وجود الفساد وانعدام الشفافية اللذان ما يزالان يشكلان تحدياً أساسياً أمام تنمية المنطقة، ألا أنه يلاحظ وجود تحسن في ارتفاع مستوى الشفافية في كل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، والبحرين، ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا التحسن ولاسيما في دول الخليج الغنية بالنفط والغاز ناتج عن زيادة في الإرادة السياسية لمكافحة الفساد أو يعكس قدرة الفوائض الكبيرة التي تغذي التنمية الاقتصادية السريعة والتي من خلالها تختفي الآثار السلبية للفساد. ويلاحظ أيضاً ثبات العراق في المرتبة قبل الأخيرة عالمياً، والمرتبة الأخيرة عربياً. إما في قائمة ٢٠٠٩ فقد حافظت قطر وللسنة الثالثة على التوالي على المركز الأول عربياً، وتقدمت ستة مراكز عالمياً عن القائمة السابقة مع محافظة أغلب الأقطار العربية لمراكزها وعلى مدى السنوات القليلة الماضية،

واحتل العراق المركز ١٧٦ عالمياً من مجموع ١٧٨، والثامن عشر عربياً ومن مجموع عشرون دولة عربية، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٩

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى ١٠ درجات)
٢٢	١	قطر	٧,٠
٣٠	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٥
٣٩	٣	سلطنة عمان	٥,٥
٤٦	٤	البحرين	٥,١
٤٩	٥	الأردن	٥,٠
٦٣	٦	السعودية	٤,٣
٦٥	٧	تونس	٤,٣
٦٦	٨	الكويت	٤,١
٨٩	٩	المغرب	٣,٣
١١١	١٠	الجزائر	٢,٨
١١١	١١	مصر	٢,٨
١٢٦	١٢	أريتريا	٢,٦
١٢٦	١٣	سوريا	٢,٦
١٣١	١٤	لبنان	٢,٥
١٣٢	١٥	ليبيا	٢,٥
١٣٤	١٦	موريتانيا	٢,٥
١٥٧	١٧	اليمن	٢,١
١٧٦	١٨	العراق	١,٥
١٧٧	١٩	السودان	١,٥
١٧٨	٢٠	الصومال	١,١

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٩

وفي قائمة ٢٠١٠ تقدمت قطر مركزين على المستوى العالمي وجاءت في المركز التاسع عشر، وحافظت على المركز الأول على المستوى العربي وبدرجة شفافية ٧,٧، مما يدل على إن هناك تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد، وبقت العراق بنفس مستوى الشفافية وتراجعت مركزين على المستوى العربي، ويفسر هذا بأنه لم توجد نية حقيقية لمعالجة الفساد لدى القادة السياسيين، ولم تحسم الكثير من قضايا

الفساد، وإن هناك تستر واضح على العديد من القضايا المتهم بها مسئولين كبار في السلطة السياسية، وحافظت معظم الدول العربية على مراكزها وبقت الصومال في المرتبة الأخيرة على المستويين العربي والعالمي وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠١٠

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٨	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى ١٠ درجات)
١٩	١	قطر	٧,٧
٢٨	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٣
٤١	٣	سلطنة عمان	٥,٣
٤٨	٤	البحرين	٤,٩
٥٠	٥	الأردن	٤,٧
٥٠	٦	السعودية	٤,٧
٥٤	٧	الكويت	٤,٥
٥٩	٨	تونس	٣,٤
٨٥	٩	المغرب	٣,٤
٩٢	١٠	جيبوتي	٣,٢
٩٨	١١	مصر	٣,١
١٠٥	١٢	الجزائر	٢,٩
١٢٣	١٣	اريتريا	٢,٦
١٢٧	١٤	لبنان	٢,٥
١٢٧	١٥	سوريا	٢,٥
١٤٣	١٦	موريتانيا	٢,٣
١٤٦	١٧	ليبيا	٢,٢
١٤٦	١٨	اليمن	٢,٢
١٧٢	١٩	السودان	١,٦
١٧٥	٢٠	العراق	١,٥
١٧٦	٢١	الصومال	١,١

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠١٠

وأخيراً، قائمة ٢٠١١ والتي توضح احتفاظ قطر بالمركز الأول على المستوى العربي وتراجعها مركزين على المستوى العالمي، مع وجود تقدم ملحوظ ولكن بسيط في العراق، فقد ارتفعت للمرة الأولى وعلى مدى خمس سنوات درجة الشفافية إلى

١,٨، مع ملاحظة إن القائمة خلت من الصومال للمرة الأولى بعد إن كانت تتربع على قمة الفساد العربي والعالمي وتركت مركزها للسودان، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠١١

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى ١٠ درجات)
٢٢	١	قطر	٧,٢
٢٨	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٨
٤٦	٣	البحرين	٥,١
٥٠	٤	سلطنة عمان	٤,٨
٥٤	٥	الكويت	٤,٦
٥٦	٦	الأردن	٤,٥
٥٧	٧	السعودية	٤,٤
٧٣	٨	تونس	٣,٨
٨٠	٩	المغرب	٣,٤
١٠٠	١٠	جيبوتي	٣
١١٢	١١	الجزائر	٢,٩
١١٢	١٢	مصر	٢,٩
١٢٩	١٣	سوريا	٢,٦
١٣٤	١٤	اريتريا	٢,٥
١٣٤	١٥	لبنان	٢,٥
١٤٣	١٦	موريتانيا	٢,٤
١٦٤	١٧	اليمن	٢,١
١٦٨	١٨	ليبيا	٢
١٧٥	١٩	العراق	١,٨
١٧٧	٢٠	السودان	١,٦

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠١١

المنتبع لقوائم مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، أو على مدى السنوات الست التي مضت يلاحظ ارتفاع مستوى الفساد في المجتمع العراقي وبدرجات كبيرة جداً، واحتلت ولثلاث سنوات متتالية المركز الأخير على المستوى العربي، وحافظت لسنتين على نفس درجة الشفافية، وبدأت وفي عام ٢٠١١

تحسن بسيط جداً في ما يتعلق بمعالجة الفساد، فقد ارتفعت وللمرة الأولى على مدى خمس سنوات ماضية درجة الشفافية، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

يوضح ترتيب العراق بين دول العالم والدول العربية

من حيث مستوى الشفافية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١

السنة	درجة الشفافية	ترتيب العراق بين دول العالم	ترتيب العراق بين الدول العربية
٢٠٠٦	١,٩	١٦٠ من مجموع ١٦٣	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٧	١,٥	١٧٨ من مجموع ١٧٩	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٨	١,٣	١٧٨ من مجموع ١٨٠	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٩	١,٥	١٧٦ من مجموع ١٨٠	١٨ من ٢٠ دولة عربية
٢٠١٠	١,٥	١٧٥ من مجموع ١٧٨	٢٠ من ٢١ دولة عربية
٢٠١١	١,٨	١٧٥ من مجموع ١٨٠	١٩ من ٢٠ دولة عربية

ويلاحظ من الجدول السابق اختلاف درجات الشفافية الحاصل عليها العراق خلال الفترة المذكورة، حيث تباينت في حدود ضئيلة وبالنقصان، وتتراوح ما بين (٩,١ إلى ١,٣)، ومن بعدها تباينت وفي حدود التصاعد وبشكل بطيء جداً، وتراوح ما بين (١,٥ إلى ١,٨)، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن ظاهرة الفساد في العراق لم تتأخر فقط مواجهتها وإنما هي لم تبدأ أصلاً ولم يحدث حتى الآن مكافحة حقيقية للفساد في المجتمع العراقي، وهذا واضح من خلال تدني درجة الشفافية، وأيضاً أن دلت على شيء إنما تدل على عدم وجود سياسة اجتماعية معينة وثابتة لمواجهة الفساد، وإنما غالباً ما تكون معالجة الفساد هي لأغراض التسقيط السياسي أو التشهير بشخصية معينة، أو حزب معين. وغياب الشفافية في المجتمع العراقي له مؤشرات عديدة، منها نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها، والكثير من قضايا الفساد التي يحقق فيها القضاء العراقي والمتهم فيها مسؤولين كبار، إضافة إلى هروب الكثير من المتهمين بقضايا فساد إلى خارج القطر.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى تجربة سنغافورة التي كان الفساد فيها يمثل طريقة للحياة حتى عام ١٩٥٩، ولكنها عندما قررت البدء في محاربة الفساد انتهجت إستراتيجية اعتمدت بشكل رئيسي على الشفافية والمساءلة، فسعت نحو القضاء على كل الفرص التي يمكن أن تتيح المناخ للفساد، وقد قامت بالتطبيق الحزم لقانون مكافحة الفساد، والتحقيق في ممارسات الفساد دون تخوف وبدعم كامل من الحكومة والقيادة السياسية^(٣٤)، واليوم سنغافورة هي من ضمن قائمة أنزه خمس دول في العالم أجمع، وهي في المراتب الأولى ضمن قوائم منظمة الشفافية الدولية، وتبقى الشفافية والمساءلة وتطبيق قوانين مكافحة الفساد من العوامل المهمة إذ ما أردنا مكافحة حقيقة الفساد.

من خلال قراءة سريعة لمحتوى الجداول أعلاه يتضح أن الفساد موجود في جميع بلدان العالم، ومنها الدول العربية والتي تعتبر الإسلام دين الدولة الرسمي، وإن الفساد من المحرمات في هذا الدين وفي بقية الأديان أيضاً، ولكن للإسلام مواقف واضحة وصريح من خلال عدة آيات وردة في القرآن الكريم، وأحاديث نُقلت عن الرسول الكريم محمد(صلى الله عليه وسلم)، لهذا يستطيع أن نستنتج عدة أمور من خلال هذه القراءة وهي الآتي:

١. هناك اختلاف واضح في نشأة الدول على مستوى العالم، مع التأكيد على نشأة معظم الدول العربية تكاد تكون متشابهة وفي مستويات عدة مع بعض الاختلافات هنا أو هناك، فضلاً عن أن بلدان العالم المتقدمة قد تجاوزت البلدان العربية، وفي جمع المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، وأصبحت البلدان العربية هي عبارة عن أسواق مستهلكة لمنتجات هذه البلدان. ومن البديهي أن تكون مستويات الفساد فيها أقل ودرجة الشفافية فيها أعلى بغض النظر عن الديانة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، فقيم الانجاز والكفاءة والمهارة هي التي تحدد مستوى الفرد ووجوده

- في مكان معين، عكس البلدان العربية التي تلعب فيها مظاهر الفساد درجة كبيرة في تعيينات الأشخاص ووضعهم في أماكن لا يستحقونها.
٢. تراجع كبير وواضح لدور الدين في الحياة الاجتماعية ويزور دور الدولة بشكل كبير، فالتزمت الدولة الدين وسيسته بطريقة تضمن فيها بقاء رجالها على قمة الهرم.
٣. علاقة الخضوع ما بين الحاكم والمحكوم والتي تسيطر على الشعوب العربية منذ زمن طويل، وذلك نتيجة لتأسيس نظم عربية قمعية بوليسية عسكرية تمار بحق الأفراد أقصى أنواع العقوبات لو أراد أن يتكلم أو ينقد دور الدولة في الحياة الاجتماعية، أو ابراز تقصيرها في مجال معين، ونتيجة لهذا فقد عاشت الشعوب العربية ولسنوات طويلة بأضعف الإيمان، فهي غير راضية عن مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد ولكنها صامتة بانتظار لحظة الفرج، ولعل احدث الأمثلة على هذه العلاقة وتفككها هو ثورات الربيع العربي وانكسار حاجز الخوف ما بين الشعوب وحكامها.
٤. الأخطر في هذه القراءة هو تغير مفهوم المواطنة، وأصبحت تقاس بمدى ولاء هذا الفرد للنظام الحاكم وللحزب الحاكم وليس ولاءه للوطن، وتكون قيم الفساد ثقافة بحد ذاتها والسكوت عنها بمثابة الولاء للحزب أو للحكومة، والمتضرر هو الوطن والمصلحة العامة.
٥. للعامل الخارجي اثر كبير في انتشار الفساد السياسي في دولة ما، وذلك من خلال الضغط على هذه الدولة أو تلك باتجاه معين يخدم مصالح أطراف معينة، وتكون الاستجابة من خلال دفع الرشى والعمولات لهذا الطرف أو تلك الشركة من أجل دفع الأمور إلى نهايات مسيطر عليها وتجميل موقف هذه الدولة أمام شعبها أو لإخفاء حقائق معينة.
٦. ضغط المعارضة في بعض الأحيان يؤدي إلى انتشار الفساد السياسي، وذلك لسيطرة الحكومة على الموقف وتكميم بعض الأفواه، ويتم ذلك من خلال دفع

أموال داخل وخارج البلاد لأشخاص معينين مقابل سكوتهم عن حادث معين أو غض الطرف آخر .

ثامناً: العوامل الموضوعية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد

تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى انخفاض مستويات الفساد بعدد من الدول، فسنغافورة على سبيل المثال، وبالرغم من كونها واحدة من دول العالم الثالث (قارة آسيا) إلا أن ترتيبها داخل قوائم منظمة الشفافية الدولية قد جاء متقدماً بين الدول الأكثر شفافية والأقل فساداً في العالم، فقد احتلت سنغافورة المركز السابع في قائمة عام ١٩٩٦ بدرجة شفافية ٨,٨ ، وتقدمت إلى المركز الرابع في قائمة ٢٠٠١ بدرجة ٩,٢ كما احتلت المركز الخامس في قائمة ٢٠٠٣ بدرجة ٩,٤ وحتى قائمة ٢٠٠٨ ظلت سنغافورة بالترتيب الرابع بين دول العالم وعند درجة الشفافية ٩,٢، وفي قائمة ٢٠٠٩ كانت درجة الشفافية ٩,٢ في المركز الثالث، إما في قائمة ٢٠١٠ فقد اشتركت مع الدنمارك ونيوزلندا بالمركز الأول وبدرجة شفافية ٩,٣، وأخيراً وفي قائمة ٢٠١١ فقد حلت في المركز الخامس وبدرجة شفافية ٩,٢ .

ويمكن أن نؤكد أن هناك عامل تشترك فيه معظم الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد وهو عنصر المساءلة ، ويمكن أيجاز العوامل والظروف الموضوعية التي تتشابه فيها الدول التي تنخفض بها معدلات الفساد بما يأتي:

١. النظام الديمقراطي الذي يتيح قدراً كبيراً من الشفافية والمساءلة مهما كان منصب أو مكانة الطرف الذي ارتكب واقعة الفساد . فالدولة التي تتمتع بنظام ديمقراطي تكون الحكومة فيه مسئولة أمام البرلمان بكل أنشطتها ويحاسب فيها كل من الراشي والمرتشي ، كما يجب أن يقدم المسئولون في الحكومة إقرار مالي كل عام ، وأن تطبق قوانين مكافحة الفساد بكل حزم ودون أي استثناءات^(٣٥).

٢. ارتفاع متوسطات الدخل وارتفاع مستوى المعيشة، ففي سنغافورة هناك اعتقاد راسخ لدى الدولة بأن الموظف إذا ما وجد دخلاً يكفيه، فإنه سيمتنع عن ممارسة الفساد، لذلك يعد دخل الموظف الحكومي في سنغافورة من أعلى المرتبات في العالم.

فقد رفعت الدولة نصيب الفرد من الدخل القومي من ٦٥٠ دولار سنوياً وقت حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٥ إلى عدة آلاف^(٣٦)، وكذلك الحال في دولتي اليابان وانجلترا حيث ترتفع متوسطات الدخل ومستويات المعيشة.

أما في ألمانيا فعلى الرغم من ضعف دخول الموظفين بها إلا أنهم يتمتعون بمشاعر الاستقرار الوظيفي، كما يحضون باحترام المواطن الألماني مما يترك مجالاً ضعيفاً أمامهم لممارسات الفساد الإداري. أما الفساد السياسي تنتشر بعض مظاهره في ألمانيا وذلك نظراً لغياب عنصر المساءلة بالنسبة للسياسيين، فأعضاء البرلمان لا يخضعون للمساءلة والبرلمان لا يحق له مساءلة الوزراء والحزب هو الجهة الوحيدة المسيطرة على قرار إبقاء أو عزل مسئول من منسبة، وقد سبق أن تورط بعض المسئولين هناك في قضايا فساد، ولم تتم إدانتهم وتم الإبقاء عليهم في مناصبهم داخل السلطة^(٣٧). وفي تجربة ألمانيا دليل واضح مرة أخرى على أهمية كل من الاستقرار الوظيفي وعنصر المساءلة في مكافحة الفساد والحد من نموه.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حرص النظام على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، والترويج لقيم إيجابية تحتل على العمل والإنتاج، فضلاً عن الحرص على تحقيق مستوى معيشي ملائم ومتوسط دخل وفرصة عمل ملائمة أيضاً، وتوفير مناخ ديمقراطي تكون المساءلة والرقابة وخاصة مع كبار المسئولين في قائمة أولويات النظام. كل هذه العوامل الموضوعية إذا ما توافرت بإمكانها الحد من الآثار السلبية والتدميرية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى شرعية النظام السياسي، ويمكنها أيضاً الحد من نمو الفساد ذاته وليس الحد من آثاره.

تاسعاً: نحو رؤية وطنية لمواجهة الفساد

أن الفساد بأشكاله المختلفة والسياسي منه يكاد يخرج من نطاق كل الجرائم التي تكمن وراءها عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية والتي يُطلق عليها بالفساد الفردي، فالباحث يعتقد أن السمة الجوهرية للفساد والتي تميزه عن الجريمة العادية أنه

سلوكاً جماعياً يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وبطابع بنائي تاريخي، وأحياناً نتيجة لعوامل طارئة تحل بالمجتمع، أو خلال المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات، والتي شهدها المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وكذلك ما شهدته بعض المجتمعات العربية التي حل بها الربيع العربي، ويترتب عليه إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الطبقة المسيطرة على المجتمع والتي تمثل الأقلية في هذا المجتمع، كما أنه يمثل أحد أساليب أو آليات الاستغلال التي تعتمد عليها الطبقة المسيطرة، فهذه السمات هي التي تميز الفساد عن الجريمة العادية، فالسرقة والاختلاس والرشوة الصغيرة وغيرها من الجرائم لا ترقى إلى مستوى الفساد طالما بقيت عند حدود أفراد بدافع عوامل فردية وليس بدافع الاستغلال، وطالما لم يترتب عليها إعادة توزيع الثروة العامة بشكل غير عادل، إضافة إلى ذلك فإن الجريمة العادية لا تتم من خلال شبكة معقدة من العلاقات المنحرفة تمنحها الطابع المؤسسي، فالفساد هو ذاته الجرائم العادية ولكن تتم في صورة جماعية ومن خلال شبكة معقدة من العلاقات. ويتوقف حجم الفساد على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة، حيث تنمو معدلات الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية وفي ظل انتشار الفقر والبطالة، وعدم حرص النظام على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للمواطن. وتنعكس طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على خصائص ظاهرة الفساد والأطراف المرتكبة لوقائع الفساد، حيث أن الفساد عادتاً يأخذ شكل الممارسات الجماعية، ويصبح الساسة ورجال الأعمال طرفاً أساسياً من أطراف الفساد، ويتسم الفساد هنا بالتحالف بين المال والسلطة في إطار شبكة معقدة من علاقات الفساد المتبادلة، حيث يكون الطرف الآخر للفساد غالباً من ذوي المواقع الرسمية وأصحاب المناصب العامة في الدولة، ويتحول هنا الفساد إلى أحد آليات الاستغلال الرئيسية التي تعتمد عليها النظم الحاكمة.

وهنا يمكن أن أقوال إن الاستنتاج الذي يمكن إن تخرج به الدراسة، هو أن النظم السياسية الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث بشكل عام والعربية بشكل خاص، والمتقدمة كذلك تعد بمثابة المسئول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها، وارتفاع معدلاته وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع، فهي من سمح بذلك، وغضت الطرف عن بعض الأشخاص الفاسدين، إما لصلاتهم القربانية بمن يعتلي سدة الحكم، أو لانتمائه الحزبي المشترك، أو لحصولهم على جزء من هذه العمليات الفاسدة كعمولات، أو غير ذلك من الأسباب.

ومن ثم فإن التوصيات التي يمكن أن تخرج بها الدراسة، ليس في إمكانها ألا أن تتوجه إلى السلطة السياسية المسيطرة على الحكم، فهي الوحيدة التي تستطيع القضاء على الفساد من خلال:

١. توسيع هامش الحريات والديمقراطية في المجتمع، وإفساح المجال أمام الأجهزة الرقابية الحكومية من أجل الكشف عن الفساد ومحاسبة المقصرين.
٢. إضفاء سلطة المحاسبة والإلزام على الأجهزة الرقابية، والمكافحة الحقيقية للفساد من خلال التطبيق الحازم لمبدأ المساءلة وخاصة مع ذوي المناصب العليا كالوزراء والمحافظين وكبار المسئولين.
٣. وضع قواعد وقوانين للتمويل السياسي وللمراقبة الإنفاق السياسي، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات وطرق تمويل أحزاب السلطة وغيرهم.
٤. إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتشارك مشاركة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة، وقبل كل ذلك الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والمهني لكل فئات المجتمع.
٥. التطبيق الفوري لقرارات الأجهزة الرقابية من قبل الجهات التنفيذية، وسرعة حسم ملفات الفساد وتطبيق العقوبات بحق مرتكبيها، وأن يكون لوسائل الإعلام دور في تسليط الضوء على هكذا قضايا، لكي تكون رادعاً لمن يحاول أن يرتكب جريمة الفساد.

٦. الدعوة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات حول موضوع الفساد السياسي، فهو يعد موضوعاً شائكاً ومعقداً، مع نشر الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء، وتقضي الطرق والأساليب التي يلجأ إليها المفسدون.

٧. أخيراً، أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتحقق بقرارات فوقية سلطوية حكومية وحسب، ولكن لا بد من أن يتوافر مناخ ملائم لمقاومة الفساد، ومن ثم لا بد من تفعيل الدور السياسي لإفراد المجتمع، فالمجتمع قد أصابه الوهن نتيجة انعدام مناخ الحرية السياسية لفترة طويلة. وإجراءات تفعيل دور الأفراد في مواجهة الفساد تحتاج لعملية تنشئة تنشر ثقافة مكافحة الفساد وتتكاتف على خلقها ونشرها مؤسسات المجتمع كافة متمثلة: بالأسرة والتعليم والإعلام وكذلك المؤسسة الدينية، فضلاً عن التشريعات القانونية. ومكافحة الفساد مقدمة محورية لتحقيق ونجاح التنمية ليس فقط في مجال الاقتصاد، ولكن أيضاً في مجال السياسة، فالفساد لا يؤدي إلى كوارث مالية واقتصادية وحسب، ولكنه يضرب قاعدة المساواة وهي أهم قواعد قيام أي نظام ديمقراطي، ومن ثم مكافحة الفساد تُفعل من التحول الديمقراطي أو التنمية السياسية بنفس قدر تفعيلها للتنمية الاقتصادية، وبهذا يكون لدينا عدالة اجتماعية ومساواة بين الأفراد، مما يؤدي إلى خلق طبقة وسطى فعالة ونشطة ومنتجة في المجتمع.

المصادر والهوامش حسب ورودها في البحث

١. ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم عبد الله العلي، أعداد وتصنيف يوسف خياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، بدون سنة نشر، ص ١٠٩٥.
٢. إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط٦، بدون مكان نشر، ١٩٩٤، ص ٦٨٨.
٣. حنان محمد حسن سالم، التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، أطروحة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٠، ص ٣٠٢.

4. Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomery (Editors): **Encyclopedia of Sociology**, Swcond Edition, V.3, 2000, P.2123.

٥. احمد مجدي حجازي ، صناعة الفساد في العالم الثالث ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، المجلد ٥٠ ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٣ .

٦. بيبير لاکوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

٧. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، ط١، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣١.

8. James C .Scott, "An Essay on The Political Functions of Corruption", in: Claude E .Welch, Political Modernization, A reader in Comparative Political Change, Second Edition, (California: Duxbary Press, 1971), PP. 305 – 306 .

9. Ronald Wraith & Edgar Simpkins , "Corruption In Developing Countries", (London: George Allen & Unwin , Ltd, 1963), PP. 33 – 34 .

١٠. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٠.

١١. نفس المصدر، ص ٤١.

١٢. هو تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي (١٣٦٤-١٤٤٢) ولد وعاش بالقاهرة وكان واحداً من تلاميذ ابن خلدون، المتأثر بأرائه وأفكاره، ويعتبر عميد مؤرخي مصر، له مؤلفات اقتصادية أشهرها " إغاثة الأمة بكشف الغمة " سنة ١٤٠٤، عمل محتسبا للقاهرة أي مشرفا على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

١٣. بتصريف عن: محمد رضا علي العدل: الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، دون سنة ودار نشر، ص ٢٦٥-٢٧١.

١٤. احمد نور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٨.

١٥. المصدر نفسه، ص ١٢٩.

١٦. المصدر نفسه، ص ١٣٢.

١٧. أنظر: عبد الرحمن أبين خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، بدون سنة، ص ١٢٥.

18. Voskanyan, Frunzik (2000), A study of the effects of corruption on economic and political development of Armenia, masters essay, faculty of the Graduate school of political science and international affairs, american university of Armenia, Yerevan, Armenia.

١٩. عبد الرحمن الضحيان، الإصلاح الإداري (المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية)، ط ٢، دار العلم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ١٩٩٤، ص ٥١.

٢٠. أحمد نور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١٣٠.

٢١. سامح محمد السيد متولي، العمران السياسي لدى ابن خلدون دراسة في العلاقة بين الفساد والاستبداد، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩٦.

٢٢. للمزيد: أحمد عبد العزيز عبد العزيز، الاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي - الفساد الإداري أنموذجاً، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٢، ص ٩٠ - ١٣٨.

٢٣. خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص ٢٣٣.

24. Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): **Corruption and Legitimacy**, Siswo publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996, p. 11.

٢٥. نجلاء عبد الحميد راتب، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق فرع بنها، العدد ١٢، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٠٢١.

٢٦. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦، ص ٧١-٧٣.
٢٧. أكرم بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد ٧١، السنة ١٤، آذار ١٩٩٣، ص ٤٢-٤٣.
٢٨. للمزيد: سمير التتير، الفقر والفساد في العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٨.
٢٩. كيمبرلي آن إليوت، المحرر، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٥٠.
٣٠. نجلاء عبد الحميد راتب، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد، مصدر سابق، ص ١٠٣٢.
٣١. المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣٣.
٣٢. غادر البنك الدولي الذي كان مسئول عنه في نيروبي ، في أيار ١٩٩٣ وقام بتجميع ٧٠ متخصصاً في الشؤون المالية الدولية من جميع القارات وأسس منظمة الشفافية الدولية في برلين.
٣٣. موقع منظمة الشفافية الدولية، بيانات عام ٢٠٠٣، <http://www.transparency.org>
٣٤. نجلاء عبد الحميد راتب، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد، مصدر سابق، ص ١٠٨٩.
٣٥. المصدر السابق نفسه، ص ١٠٤١.
٣٦. هنتر طنطاوي، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣١٠.
٣٧. في . جيه . راجان، الشفافية والمساءلة في سنغافورة، تحرير مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٨.